

10 June 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وتسع عشرة بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد مختار تيلويردي..... (كازاخستان)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-07242(A)



* 1 5 0 7 2 4 2 *

الرئيس: أُعْلِنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣١٩ لمؤتمر نزع السلاح.

لدينا هذا الصباح ضيف شرف هو معالي السيد مانكيور ندياي، وزير خارجية السنغال، الذي سيُلقي كلمة أمام المؤتمر. واسمحوا لي بأن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة معالي الوزير إلى المنصة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس: أُعْلِنُ استئناف الجلسة.

يشرفني أن أرحب بيننا بمعالي السيد مانكيور ندياي، وزير خارجية السنغال. وأدعو معاليه إلى إلقاء كلمته.

السيد ندياي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنيكم، السيد الرئيس، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن دعم السنغال لكم وعن التعاون الصادق لوفدها. وأود أيضاً أن أهني الرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠١٤ لالتزامهم بقضية نزع السلاح وأن أشيد بالعمل الذي قام به السيد مايكل مولر، المدير العام بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح. وإنه لمن دواعي سروري العظيم أن أخطب هذا الجمع الموقر، لا سيما ونحن نجتمع هنا لمناقشة قضية تتصدر بنود جدول الأعمال الدولي وتمثل أهمية قصوى لبلدي.

يعمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه محور ارتكاز الإطار الهادف إلى ضمان علاقات دولية سلمية. ولما كان المؤتمر الهيئة الرائدة في العالم المكلفة بولاية إجراء المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح، فإن أداء وظائفه بكفاءة ينطوي على أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق التعاون في مجالي الأمن وحفظ السلام على الصعيد العالمي.

ومن نافلة القول إن المؤتمر يمر حالياً بمرحلة صعبة، بل إنه يواجه مأزقا، بالنظر إلى بطء وتيرة إجراءاته وعدم إحراز تقدم يُذكر على مدى عقدين تقريبا. وكلنا يعلم ويشجب المأزق الذي لا يزال يواجهه المؤتمر، والذي تُعزى أسبابه بلا أدنى شك إلى انعدام الثقة بشكل واضح بين أعضائه، وغياب الإرادة السياسية، والتصلب الجلي في المواقف التي تملئها مصالح فردية متباعدة بما يضر بالمصلحة المشتركة لمجتمع الدول والشعوب.

وتنشأ عملية نزع السلاح من إرادة سياسية حازمة للحد من مخاطر نشوب النزاعات ووقوع الكوارث المرتبطة بالأسلحة والمنشآت العسكرية. ولذلك فإن الالتزام بتلك العملية هو عمل من أعمال الإيمان بها، ينطوي كما نعي جيدا على عقبات، وفي بعض الأحيان على معارضة شديدة، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

فهل ينبغي إذن أن نستسلم ببساطة لنزعة التشاؤم السائدة الناجمة عن المأزق في مناقشات المؤتمر؟ بالنسبة للسنغال، الإجابة هي "لا". إذ يجب ألا نرضخ للشك، وذلك لثلاثة أسباب وجيهة على الأقل. فأولا، نحن ندرك جميعا مدى الصبر والبصيرة اللازمين لمعالجة مسألة

حساسية مثل نزع السلاح، التي هي مثار قلق المجتمع الدولي. وثانيا، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، مثل إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وتكليفه بولاية إعداد مشروع برنامج عمل للمؤتمر واعتماد جدول زمني لأنشطة الدورة الحالية، تبشر بإحراز تقدم أكبر في المستقبل. وأخيرا، فإنه لا يسع المجتمع الدولي أن يقف في موقف المتفرج، وأن يشاهد الوضع بدون اكتراث، في الوقت الذي تظل فيه البشرية تواجه خطر استخدام الأسلحة ومخاطر نشوب النزاعات ووقوع الكوارث التي يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على كوكبنا.

ولهذا السبب أود أن أحث الدول الأعضاء في المؤتمر على مضاعفة جهودها، جنبا إلى جنب مع رئيس المؤتمر، والاستفادة من الفرص التي يتيحها المنعطف الحالي للمضي قدما صوب اعتماد برنامج عمل توافقي، وكذلك لإحراز تقدم في القضايا الأساسية الأربع للمؤتمر بوجه عام، وفي مجال نزع السلاح النووي بوجه خاص.

وأشيد بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على النحو الذي أقرته الجمعية في قرارها ٣٢/٦٨، وأود الإشارة إلى أن بلدي يؤيد القضاء التام على الأنشطة النووية العسكرية. كما أننا نؤيد بالكامل اقتراح الجمعية بشأن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ بشأن نزع السلاح النووي.

ويمثل المؤتمران الأول والثاني المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودان على التوالي في أوسلو في عام ٢٠١٣ وفي ناياريت في شباط/فبراير ٢٠١٤، وكذلك المؤتمر المقرر عقده في فيينا قبل نهاية هذا العام، إشارة إلى إرادة الدول والجهات الفاعلة المشاركة لإيجاد سبل ووسائل فعالة أخرى للقضاء على هذه الأنواع من الأسلحة، التي تشكل تهديدا دائما لحياة الإنسان. وتبين النتائج المنبثقة عن مؤتمري أوسلو وناياريت أنه لا توجد دولة واحدة، مهما بلغت قوتها، قادرة بمفردها على التعامل مع نزاع نووي.

واعتقد أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن المخاطر المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية تظل حقيقية للغاية في ضوء انتشار تلك الأسلحة وإمكانية وقوعها في أيادي الأطراف من غير الدول، أو في أيادي الشبكات أو الجماعات الإرهابية أو شبكات وجماعات الجريمة المنظمة، وهو ما يبعث على قلق أكبر. ومن ثم فإننا ندعو الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الانضمام إلى الحركة العريضة القاعدة التي تتكاتف سعيها إلى حظر الأسلحة النووية حظرا تاما من خلال معاهدة دولية ملزمة.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، مع التأكيد مرة أخرى على التزام السنغال الثابت بنزع السلاح العام والكامل، أن أدعو أعضاء المؤتمر، ولا سيما البلدان المنتجة، إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بصنع الأسلحة وبيعها. ولهذه الدعوة ما يبررها تماما بالنظر إلى الدمار الذي يفوق الوصف الذي تسببه تلك الأسلحة، لا سيما في البلدان النامية غير المنتجة، التي شهد الكثير

منها ما خلفته الأسلحة من آثار خطيرة على شرائح كاملة من سكانها المدنيين، واقتصاداتها، ونظمها الإيكولوجية، وحتى على استقرارها السياسي.

واسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى النداء الصائب الموجه إلى الدول كي تسارع إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة لتصبح أطرافاً فيها، كدليل على التزامها بقضية نزع السلاح، وإنني أعرب بدوري عن تأييدي لهذا النداء. وستواصل السنغال من جانبها السعي الحثيث إلى تحقيق أهداف معاهدة تجارة الأسلحة وغير ذلك من الأهداف، مثل إبرام صك قانوني دولي بشأن نزع السلاح النووي، والتنفيذ الكامل ل ضمانات أمنية بعدم استعمال الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأفريقيا، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وترحب السنغال، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وجميع بروتوكولاتها المعدلة، بالنتائج المنيقة عن الاجتماع غير الرسمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، التي ستشكل بلا ريب مساهمة فعالة في إعداد واعتماد بروتوكول معدل جديد لتلك الاتفاقية فيما يتعلق بهذا النوع من المنظومات. فبالإضافة إلى الأسئلة المطروحة بشأن موثوقية منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تمثل هذه المنظومات مشكلة خطيرة من منظور احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكتسي القضايا المختلفة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٤ القدر نفسه من الأهمية بالنسبة إلى بلدي. وينضم وفدي إلى حركة بلدان عدم الانحياز في تأييد الاقتراح الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لمسألة نزع السلاح. ودافعنا الوحيد لدعم ذلك الاقتراح هو الأمل بأن تتكاتف الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى في إطار جهد عالمي وعملي، من أجل إعطاء زخم جديد لمختلف الهيئات المعنية بنزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، الذي يجب إعادة تأكيد دوره وتعزيزه باعتبار المؤتمر الهيئة الرئيسية المختصة بإجراء المفاوضات والمناقشات المتعلقة بنزع السلاح.

وبالنظر إلى الصورة غير المشرقة التي يقدمها إلى حد ما عالم نزع السلاح اليوم، ربما يكون الوقت قد حان لكي يتفق المجتمع الدولي على دمج هذا العنصر المهم في الإطار الأوسع للإصلاح العالمي للأمم المتحدة، وهي عملية تهدف إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق في طرق عمل المنظومة. لقد حان الوقت لكي نصغي بإنصات أكبر إلى دعوات الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وتؤكد تلك الدعوات على ضرورة إعطاء منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مساحة أكبر للتعبير عن رأيها في مسائل نزع السلاح وفي سائر القضايا، مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وأود أن أرحب، في هذا الصدد، بمساهماتها ومشاركاتها الإيجابية للغاية في المناقشات داخل هذه الهيئة، وأن أشجع تلك المساهمات والمشاركات.

ونأمل أن يُفتح في المستقبل القريب باب العضوية في مؤتمر نزع السلاح أمام بعض منظمات المجتمع المدني، مما يتيح للمؤتمر استعادة فعاليته في ضمان عالم أكثر أمناً واستقراراً.

والسنغال إذ تلتزم التزاماً ثابتاً بتحقيق السلام العالمي العادل والمستدام، تود أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تصميمها الراسخ على العمل مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة على رفع التحدي المتمثل في إحلال السلام العالمي. وتحقيقاً لتلك الغاية، قررت السنغال الترشح لتمثيل غرب أفريقيا في انتخابات العام القادم للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتؤكد السنغال من جديد، في سعيها هذا، إيمانها بالأمم المتحدة، وإيمانها بمثل المنظمة، وإيمانها بالتعاون الدولي، وأخيراً، إيمانها بمؤتمر نزع السلاح، الذي يحدونا أمل كبير بأن نراه قد نفص عن نفسه حالة الجمود التي تنتابه حالياً، بما يسمح لجميع الحاضرين هنا اليوم أن يشهدوا بارتياح نهاية حالة مؤسفة استمرت لفترة طويلة للغاية.

الرئيس: أشكر معالي السيد ندياي على كلمته أمام المؤتمر وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إليّ.

واسمحوا لي مرة أخرى تعليق جلستنا حتى أرافق الوزير من المنصة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس: أُعلنُ استئناف الجلسة.

الآن أرحب بيننا بحضور ضيف موقر آخر للمؤتمر هو السيد فرانك روز، مساعد نائب الوزير في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وأدعو السيد روز إلى أخذ الكلمة.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية): يسرني أن أنضم إليكم اليوم في مؤتمر نزع السلاح وأن تتاح لي هذه الفرصة لتناول مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والمجتمع العالمي بأسره، ألا وهي كفالة استدامة بيئة الفضاء الخارجي واستقرارها وسلامتها وأمنها على الأمد الطويل.

فمنذ بداية عصر الفضاء، ما فتئ المجتمع العالمي يسترشد بمساعي البشر في مجال الفضاء، وما انفك يجني فوائد استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه. وقد يعتبر الكثيرون هذه الفوائد بديهية، ولذلك يجب علينا أن نتساءل: ماذا ستكون العواقب لو أصبحت البيئة الفضائية غير صالحة للاستعمال؟ فاستخدام الفضاء واستكشافه والمعلومات التي نستمدّها من هذه الأنشطة تتخلل كل جانب من جوانب حياتنا اليومية تقريباً. ونحن اليوم أكثر أمناً وأحسن صحة وأكثر دراية، ناهيك عن أننا على تواصلٍ أكبر مع مجريات الأحداث نتيجة لما حققته الإنسانية من ابتكار وإبداع واستعداد لتجاوز الصعوبات التي تواجهها البشرية في تسخير الفضاء الخارجي. وقد شهدت جميع الدول والشعوب تحولاً جذرياً في الطريقة التي نعيش بها

حياتنا اليومية وفي فهمنا لكوننا في إطار الكون ككل. وهناك اليوم أكثر من ٦٠ من الدول والكثير من الكيانات غير الحكومية التي تتراد الفضاء أو تستفيد من القدرات الفضائية.

ولكن الفضاء، الذي هو مجال لا تملكه أي دولة ولكن تعتمد عليه جميع الدول، يزدهم أكثر فأكثر بالخطام المداري ويواجه تهديدات من صنع الإنسان، وقد تؤدي إلى اختلال البيئة الفضائية التي نعلم عليها جميعاً. ويعني الطابع العالمي والمترابط للقدرات الفضائية، وتزايد اعتماد العالم عليها، أن الأفعال غير المسؤولة في الفضاء يمكن أن تخلف آثاراً ضارة بالنسبة لنا جميعاً. ولذلك، لا بد أن تعمل جميع الدول معاً على اعتماد نهج تكفل النشاط المسؤول في الفضاء للحفاظ على هذا المجال لصالح الأجيال المقبلة، ويجب علينا أن نتساءل ما هي أفضل السبل للمضي قدماً لتحقيق هذه الغاية.

ويقترح البعض منا أن نسعى إلى إبرام اتفاق جديد ملزم قانوناً لتحديد الأسلحة. والولايات المتحدة مستعدة للنظر في ضوابط ومقترحات ومفاهيم بشأن الأسلحة الفضائية، تكون منصفة يمكن التحقق منها بصورة فعالة وتعزز أمن جميع الدول. بيد أننا لم نر بعد أي مقترحات ملزمة قانوناً تفي بهذه المعايير. فمن المهم إذن التركيز على المجالات التي تُؤخِّدنا ولا تفرق بيننا. وهناك عدة سبل للمضي قدماً في ما اتفقنا عليه. فقد تعاونت الدول المرتادة للفضاء بطرائق عديدة منذ بداية عصر الفضاء. وفي تلك المجالات التي تُؤخِّدنا ينبغي أن نركز، فيما أعتقد، على إحراز تقدم في المستقبل القريب. ذلك لأن الولايات المتحدة تريد كفاءة مستقبل تواصل فيه الإنسانية الاستفادة من الأنشطة الفضائية.

وكما تنص عليه سياسة الفضاء الوطنية للولايات المتحدة: "لجميع الأمم الحق في استكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية ولصالح البشرية جمعاء وفقاً للقانون الدولي".

فعلينا أن نعمل معاً بطريقة مثمرة لمواجهة هذه التحديات. وأعتقد أن هناك تحديات لا بد من التصدي لها لإيجاد حلول عملية في الأمد القريب، مثل التدابير غير الملزمة قانوناً لكفالة الشفافية وبناء الثقة من أجل تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء واستخدام الفضاء في الأغراض السلمية. وهذه التدابير العملية غير الملزمة قانوناً موجودة؛ وتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الماضي ويمكن تنفيذها بسرعة؛ وهي تعالج مشكلة الخطام وتتناول تزايد احتمال وقوع أعمال تهدد البيئة الفضائية.

واسمحوا لي بأن أتطرق إلى بعض المبادرات العملية التي نفذتها الولايات المتحدة وقدمت الدعم لها خلال السنوات العديدة الماضية. أولاً، هناك دراسة أجراها فريق من الخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. وبفضل النهج البناء الذي اتبعه رئيس الفريق، السيد فيكتور فاسيلييف من روسيا، توصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي في تموز/يوليه ٢٠١٣. ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التقرير بتوافق الآراء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويؤيد التقرير التدابير الطوعية غير الملزمة قانوناً التي تكفل الشفافية وبناء الثقة لتعزيز الاستقرار في الفضاء. ويؤيد الجهود الرامية إلى

تنفيذ الالتزامات السياسية، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف، لتشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء في الأغراض السلمية، ويبرهن على أهمية وأولوية العمل على وضع هذه التدابير الطوعية والعملية. وينبغي أن يكون هذا التقرير عنصراً أساسياً في مناقشاتنا غير الرسمية هذا الأسبوع بشأن أمن الفضاء الخارجي.

وبالنسبة للملتزمين بالتعاون والتآزر السلميين في مجال الفضاء، توفر التوصيات المقدمة في التقرير خطوات مفيدة في الأمد القريب للتقدم نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفاءة استدامة البيئة الفضائية على المدى الطويل.

أولاً، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير لضمان استدامة الفضاء على الأمد الطويل بالتقيد بالمبادئ التوجيهية الدولية للتخفيف من الحطام الفضائي والتعاون على تفادي الاصطدامات المدارية. فالولايات المتحدة، من جانبها، تشارك بنشاط في هذه الجهود، التي تشمل حلقات عمل ثنائية للخبراء وتبادلات تقنية متعددة الجنسيات، ويذكر منها أنشطة الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ثانياً، يشجع التقرير الدول على تنفيذ المزيد من تدابير تبادل المعلومات. وتكفل هذه التدابير وضوح النوايا بشأن الأنشطة الفضائية العسكرية وتجنب سوء الفهم وسوء التقدير اللذين يمكن، في مجال الفضاء، أن تكون عاقبتهم كارثة بالنسبة لجميع من يستفيدون من منافع الفضاء. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول أن تتبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية لأمن الفضاء، وبشأن النفقات المتعلقة بالأنشطة الفضائية العسكرية. وستستند هذه التدابير إلى الممارسات المتبعة بالفعل في عدد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، التي تنشر حالياً سياساتها المتعلقة بالفضاء واستراتيجياتها الوطنية للأنشطة الفضائية العسكرية.

ثالثاً، ينبغي أن تنظر الدول في تنفيذ الالتزامات السياسية، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف، من أجل تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتؤيد الولايات المتحدة بنشاط الجهود الرامية إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، وهي تشارك فيها، ونشجع جميع الدول المهتمة على مواصلة الانخراط في هذه العملية.

رابعاً، يوصي فريق الخبراء الحكوميين بأن تعالج الدول مشكلة التشويش الضار على الترددات اللاسلكية وأن تتبادل المعلومات المتعلقة بمخاطر طقس الفضاء. وتستحق هذه التوصيات أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية النظر فيها.

وترحب الولايات المتحدة بالاقتراحات المتعلقة باتخاذ المزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ما دامت تستوفي المعايير المحددة في التقرير الصادر بتوافق الآراء. فبناءً على التقرير الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء، ينبغي أن يتسنى

للأطراف الأخرى التحقق من المعايير المتعلقة بتدابير الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة قانوناً في أنشطة الفضاء الخارجي عند تطبيقها بصورة مستقلة أو جماعية، وأن تكون التدابير واضحة وعملية ومجربة، بمعنى أن تبرهن جهة واحدة أو أكثر من الجهات الفاعلة تطبيق التدبير المقترح وفعاليتها، وأخيراً، أن تؤدي إلى الحد من أسباب عدم الثقة وسوء التفاهم وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها، أو إلى إزالة هذه الأسباب.

وفي هذا الصدد، تعتقد الولايات المتحدة أن جهود الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تكون أفضل آلية تستخدمها الدول على المدى القريب لتنفيذ كثير من التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن مدونة قواعد سلوك غير ملزمة قانوناً، توقعها القوى ذات القدرات الفضائية المعترف بها والقوى ذات القدرات الناشئة في هذا المجال، يمكن أن تساعد على توطيد الممارسات التشغيلية الآمنة والتقليل من احتمال وقوع اصطدامات أو غير ذلك من التداخل الضار مع أنشطة الدول، وتعزيز الاستقرار في الفضاء. وقد حضرت الجولة التي عُقدت مؤخراً من المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المدونة في لكسمبرغ، وأرى أنها كانت مثمرة وبناءة جداً. وتؤيد الولايات المتحدة تماماً رغبة الاتحاد الأوروبي في وضع الصيغة النهائية للمدونة في وقت لاحق من هذا العام أو بعده بوقت قصير.

وإضافة إلى أنشطة فريق الخبراء الحكوميين ومدونة قواعد السلوك، تقوم اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أيضاً بأعمال هامة للمضي قدماً في وضع مبادئ توجيهية دولية جديدة للاستدامة على الأمد الطويل. ويضطلع الفريق العامل التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية المعني باستخدام أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بدور فعال في وضع هذه المبادئ التوجيهية الموصى بها، التي يستمر النظر فيها في فيينا هذا الأسبوع. ونعتقد أن العديد من المجالات التي يشملها هذا البند من جدول الأعمال هي مجالات مجدية للمناقشة والتعاون على الصعيد الدولي، مثل معرفة الحالة الفضائية، والعمليات الفضائية، والخطام الفضائي، وطقس الفضاء. وعلاوة على ذلك، نرحب بفرصة لمناقشة تنفيذ تدابير ثنائية معينة، مثل تبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية والأنشطة العسكرية في مجال الفضاء، وتوفير إشعارات بشأن سلامة الرحلات الفضائية للدول الأخرى التي تتراد الفضاء.

إذن، كما أشرت إليه اليوم، ستواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في ضمان استدامة بيئة الفضاء واستقرارها وسلامتها وأمنها على الأمد الطويل بترويج وتطبيق التقرير المرجعي الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء، والاستمرار في دعم جهود الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. ويستمر تركيز هذه الجهود على المجالات التي توحدنا ولا تفرق بيننا، وتتيح أفضل سبيل للمضي قدماً.

وقد أوضحت الولايات المتحدة أننا مستعدون للدخول في مناقشات موضوعية بشأن أمن الفضاء في إطار برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي يحظى بتوافق الآراء. وفي الواقع، كما

ذكرت، تشارك الولايات المتحدة مشاركة كاملة في مجموعة واسعة من المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف سعياً إلى الحفاظ على البيئة الفضائية. بيد أن بعض المقترحات لا تفي بالمعايير المنصوص عليها من أجل اتخاذ تدابير سليمة في مجال الشفافية وبناء الثقة على النحو المحدد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

فعلى سبيل المثال، في تقييم المبادرة الروسية المتعلقة بإصدار الدول إعلانات بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، نخلص إلى أن هذه المبادرة لا يمكن التحقق منها ولا تعرّف السلاح الفضائي تعريفاً كافياً ومُرضياً. وتعتقد الولايات المتحدة أنه لا ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في المفاهيم والمقترحات المتعلقة بتحديد الأسلحة إلا إذا كانت منصفة ويمكن التحقق منها بالفعل وتعزز أمن الجميع. وفي هذا الصدد، تبين من تحليل الولايات المتحدة لمشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1839 في مؤتمر عام ٢٠٠٨، أن مشروع المعاهدة لا يستوفي المعايير اللازمة. وفي هذا الصدد، ألاحظ الصيغة المنقحة لمشروع المعاهدة التي أرسلتها روسيا إلى الوفود مساء أمس. وسنجري تحليلاً متعمقاً للنص المنقح، إلا أن تقييمنا الأولي هو أن مشروع النص الجديد لا يعالج العيوب الكبيرة الكامنة في مشروع المعاهدة لعام ٢٠٠٨، أي أنه لا يتضمن أي نظام تحقق فعال لرصد الامتثال، ولا يتناول منظومات الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل التي تشكل أكبر تهديد يدهم النظم الفضائية.

وفي العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لخطوة رئيسية في التاريخ الدبلوماسي للفضاء الخارجي، أي اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. وأرسى هذا القرار، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، المبادئ الرئيسية، بما في ذلك أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يجري لفائدة ومصلحة البشرية جمعاء وأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه متاحان لجميع الدول على قدم المساواة ووفقاً لأحكام القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد فترة تزيد بقليل عن ثلاث سنوات، شكل الإعلان صلب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي تظل الأساس الذي يقوم عليه الإطار القانوني الدولي للأنشطة الفضائية، إلى جانب ثلاث معاهدات أساسية أخرى بشأن الفضاء الخارجي. ومن المهم ألا يغيب عن بالنا مقدار ما تحقق وما زال يتحقق للمنفعة المشتركة للبشرية ضمن هذا الإطار. وتعتقد الولايات المتحدة أن أي مناقشات تدور في المؤتمر أو المحافل الأخرى بشأن أمن الفضاء ينبغي أن تدعم استمرار حيوية هذه المبادئ.

والحفاظ على البيئة الفضائية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبشرية جمعاء، وبالنسبة لتطلعاتنا، واقتصاداتنا، وبيئتنا، وصحتنا، ولأمننا كذلك. وإذا كنا جادين في الحفاظ على بيئة الفضاء لأجيال المستقبل، يجب علينا أن نؤيد التدابير التي تعزز الأنشطة الإيجابية في الفضاء

وَألا نقترح تدابير غير فعالة تؤدي إلى عدم توحيد صفوفنا في إيجاد حلول للتحديات التي نواجهها في البيئة الفضائية.

ومن حسن الحظ أن الإطار القانوني الحالي للأنشطة الفضائية الذي تمتد جذوره إلى إعلان المبادئ قبل ٥٠ عاماً يوفر أساساً متيناً للعمل في الفضاء في أيامنا هذه. وتتيح توصيات فريق الخبراء الحكوميين أفضل الحلول وأنجعها من الناحية العملية لتعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل كفالة توافر البيئة الفضائية للبشرية جمعاء. وبالعامل معاً على إيجاد خطوات عملية، يمكن لدولنا في إطار المجتمع الدولي أن تعزز استدامة بيئة الفضاء الخارجي وأمنها على الأمد الطويل لصالح جميع الدول في الأجيال المقبلة.

وقد شهدنا التقدم المحرز على جبهات كثيرة في السعي إلى تحقيق استدامة البيئة الفضائية واستقرارها وسلامتها وأمنها. ولم يحدث هذا التقدم من باب الصدفة. فقد اقتضى من كثير من الأفراد والحكومات في جميع أنحاء العالم الالتزام المستمر والعمل الشاق. ومع ذلك، لا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم لكفالة ألا يؤدي سوء التقدير أو الحوادث أو الإجراءات القصيرة النظر إلى الخؤول دون تحقيق أهدافنا الكبرى في مجال الفضاء.

الرئيس: أشكر السيد روز على بيانه الهام جداً. وأود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، وأعطي الكلمة للسفير بورودافكين من الاتحاد الروسي.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أهنيكم بوصفكم ممثلاً لكازاخستان، البلد المجاور لنا الذي نحافظ على علاقات ودية معه، على توليكم رئاسة المؤتمر. ويسرني أيضاً أن ألاحظ أن كازاخستان قدمت مساهمة كبيرة في الأعمال التحضيرية للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، الذي تم في ٦ أيار/مايو في نيويورك.

ولعل ما أعطى هذا الحدث الدولي الهام موضعاً بارزاً، وما حققناه سوياً، هو أن البروتوكول الملحق بالمعاهدة قد جرى التوقيع عليه في نفس الوقت من جانب جميع القوى النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو أول إنجاز من نوعه في الممارسة العالمية. ولم يبقَ هناك إلا التصديق عليه. ونتوقع بأن نفعل ذلك جميعاً في أنسب وقت ممكن.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة في هذه الجلسة العامة لأوجه انتباهكم إلى الموضوع الذي سيكون غداً مثار مناقشة متعمقة في المؤتمر، ألا وهو: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

فكما تعلمون، إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تحظر فقط وضع الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، وليس ما عدا ذلك من الأسلحة الأخرى. بيد أن خطر ظهور هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي يتزايد يوماً بعد يوم، بالنظر إلى وتيرة تطور القدرات العلمية والتكنولوجية في المجال العسكري.

وفي حال نشر الأسلحة الفضائية، فإنها ستشكل تهديداً هائلاً جديداً. إذ ستكون قادرة على بلوغ أهداف في مختلف أنحاء العالم، مع جاهزية عالية في الاستخدام وقدرة خفية ومفاجئة على استهداف الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وفي الأرض. وستكون نتائج استخدامها مدمرة على الغلاف الحيوي للأرض وعلى البشرية جمعاء.

وفي حال وقوع ذلك، سوف يكون له أثر مزعزع للغاية على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وإضافةً إلى ذلك، سوف يؤدي وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي إلى تعريض أمن أنشطة الفضاء الخارجي للخطر، وكذلك إلى تهديد استدامة الفضاء الخارجي من جميع النواحي على الأمد الطويل. وتنشأ عن الأخطار التي تتهدد الفضاء الخارجي بأن يتحول إلى حلبة جديدة للنزاعات المسلحة حاجة ماسة إلى إيجاد حلول تفاوضية جماعية للقضاء على هذا التهديد. ونحن أعضاء المؤتمر، جميعاً، نقف حقاً أمام فرصة فريدة وتاريخية لاتخاذ إجراءات وقائية، بدلاً من انتظار أن يصبح هذا التهديد حقيقة واقعة.

ونعتقد أنه لا بد من الاستفادة من الحالة المواتية الراهنة، المتمثلة في عدم وجود أسلحة في الفضاء الخارجي، والشروع جماعياً، دون تأخير، في أعمال جادة وموضوعية بشأن مشروع معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، بغية المضي نحو المفاوضات اللازمة في هذا الصدد.

وكما تعلمون جميعاً، فإن مشروع المعاهدة قُدم أول مرة إلى المؤتمر من جانب روسيا والصين في عام ٢٠٠٨. ونودّ الآن، بالتعاون مع الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير وو، أن نوجه انتباهكم إلى صيغة مستكملة من مشروع المعاهدة. وقد أُدخلت تحديثات كثيرة على هذا النص الذي يعكس نتائج المناقشات السابقة وتعليقات أعضاء الوفود. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح هذا النص الآن ذا طابع متعدد الأطراف لأنه نتاج جهود جماعية، وليس فقط جهود روسيا والصين. كما أن النص في نسخته الحديثة يظل قابلاً لاستيعاب الأفكار البناءة الجديدة. وكما كان الحال خلال المناقشات المتعمقة السابقة المعقودة في المؤتمر، فإننا مهتمون بتلقي الأفكار والمقترحات الجديدة التي قد تساعد على الدنو من تحقيق توافق الآراء بشأن مشروع المعاهدة.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبدتها للتو ممثل الولايات المتحدة، السيد روز، فإننا نرى فيها تسرعاً في الانتقاد ويؤسفنا أنه لا يوجد فيها شيء إيجابي يمكن الأخذ به. وإننا نود أن نستشرف المزيد من الأفكار والمقترحات البناءة والإيجابية من وفد الولايات المتحدة في المراحل المقبلة من المناقشة.

وأود أن أشدد على أن جوهر الصيغة المستكملة من مشروع المعاهدة لم يتغير. فقد صيغ ليكون صكاً دولياً ملزماً قانوناً فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية، وهو يُقيم حاجزاً يعوّل عليه لمنع تحول الفضاء الخارجي إلى حلبة أخرى للنزاعات المسلحة. وقد أُبقي على الالتزامات الأساسية، مثل عدم وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي، وكذلك عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء التابعة للدول الأعضاء.

ونود أن نشدد بوجه خاص على جانب آخر في غاية الأهمية، ألا وهو أن إبرام هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ سوف يتيح لنا تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن العالمي، وستؤدي الضمانات القانونية الدولية بعدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي إلى تيسير تنفيذ المزيد من الإجراءات في مجال نزع السلاح النووي.

وإننا ندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى القيام بدور فعال وبناء في الحوار الموضوعي والموجه نحو تحقيق النتائج بشأن مشروع المعاهدة أثناء المناقشة المواضيعية التي ستبدأ غداً، والتي ستتناول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونتوقع أن هذه المناقشة ستمهد الطريق لبدء المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر السفير بورودافكين على بيانه وكلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين، السيد وو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لطالما كانت كازاخستان ملتزمة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، وهي قدمت مساهمات فريدة للحفاظ على السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومؤخراً، وقّعت الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية سوية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقامت كازاخستان بدور هام في هذا الصدد، ونحن على ثقة بأن المزيد من التقدم سوف يُحرز في المؤتمر برئاستكم. ويمكنكم أن تعولوا على التعاون الكامل للوفد الصيني في إنجاز عملكم.

ونحن أصبحنا الآن في منتصف أعمال الدورة السنوية للمؤتمر. وقد أحرز تقدم إيجابي من خلال الجهود المشتركة المبذولة بين مختلف الرؤساء والدول الأعضاء في المؤتمر. فقد أُعيد تشكيل الفريق العامل غير الرسمي الذي كُلف بوضع برنامج عمل، وجرى تبادل متعمق للآراء بشأن برنامج العمل. ووفقاً للجدول الزمني للأنشطة، عقدنا مناقشات متعمقة وموضوعية بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أن الاجتماعات غير الرسمية المقبلة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية والمسائل الأخرى سوف تكون هي الأخرى مثمرة.

وفي الجلسة العامة المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، طرح السيد مولر، الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، مقترحات بناءة بشأن أعمال المؤتمر، وقدمت بعض الدول ملاحظات في هذا الصدد. والوفد الصيني يُعرب عن تقديره للمقترحات التي طرحها السيد مولر، وهو يؤيد أي جهود من شأنها أن تفضي إلى تعزيز أعمال المؤتمر. وفي نفس الوقت، فإننا نعتقد بأنه ينبغي التقييد بالنظام الداخلي، الذي يقع في صميمه مبدأ توافق الآراء، وبأن أعمال المؤتمر ينبغي تعزيزها بطريقة شاملة ومتوازنة. ونحن جاهزون للتعاون مع الزملاء كافة من أجل استكشاف سبل مجدية لتنشيط أعمال المؤتمر.

واليوم، قدّم وفدا الصين والاتحاد الروسي سوية إلى المؤتمر نصاً محدثاً لمشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وقدّم السفير بورودافكين من الاتحاد الروسي للتو عرضاً عن مشروع المعاهدة الجديد.

وغداً، سوف تبدأ الاجتماعات غير الرسمية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد دأبت الصين على النهوض بهذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية في المؤتمر. والسبب في ذلك راجع إلى تزايد الخطر المتمثل في تسليح الفضاء الخارجي وقيام سباق تسلح فيه، في ظل التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء، الأمر الذي سيؤدي إلى إعاقة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتقويض أجواء الثقة فيما بين الدول بشأن مسائل أمن الفضاء، وإفساد التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، وإضعاف عملية نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، فإن الإطار القانوني القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي لا يكفي لمنع تسليح الفضاء الخارجي أو لمنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، منعاً فعالاً، ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وفي مواجهة هذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات وقائية، والتفاوض بشأن صك قانوني دولي جديد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام هذا الصك في أقرب وقت ممكن، بحيث يجري إحباط عملية تسليح الفضاء الخارجي من بدايتها بواسطة آلية قانونية. وقد أطلق المجتمع الدولي أيضاً نداءات بهذا الشأن على الصعيد العالمي. وفي الدورات السابقة المتتالية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بأغلبية عظمى بشأن هذه المسألة، ودعت المؤتمر إلى التفاوض على صك قانوني دولي بشأن هذا الموضوع، وإبرام هذا الصك.

ولطالما كان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إحدى القضايا الأربع الأساسية للمؤتمر، الذي أرسى أساساً متيناً لمعالجة هذه المسألة. وعلى مدى سنوات، ظل المؤتمر يضغط بأعمال ذات صلة بهذه المسألة وراكم بذلك خبرات مهمة في هذا الشأن. وعقد أعضاء المؤتمر مناقشات متعمقة بشأن المسألة وتقدموا بمقترحات كثيرة. وفي عام ٢٠٠٨، اشتركت الصين والاتحاد الروسي في تقديم مشروع المعاهدة إلى المؤتمر (CD/1839) كأساس للتفاوض، في إطار المؤتمر، حول صك قانون دولي بشأن هذه المسألة. وقام أيضاً فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بدراسة المسألة على نحو شامل، وحقق نتائج إيجابية في هذا الصدد.

ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة في مجال أمن الفضاء الخارجي وآراء الأطراف المختلفة، بما في ذلك بعض التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، قامت الصين والاتحاد الروسي بتحديث وتحسين مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، لا سيما عن طريق استكمال وتنقيح وتمحيص الأحكام المتعلقة بالتعاريف والنطاق والترتيبات المؤسسية وآليات تسوية المنازعات. ويهدف مشروع المعاهدة الجديد إلى مواصلة تعزيز

التفاوض على صك قانوني دولي بشأن هذه المسألة في إطار المؤتمر. وسيقوم الوفد الصيني بتعليل موقفه بتفصيل أكبر في الاجتماعات غير الرسمية غداً. ويحدونا الأمل في أن تدرس جميع الأطراف بجدية مشروع المعاهدة الجديد وأن تدعم هذه المبادرة. وسنواصل النظر بجدية في الآراء والاقتراحات الواردة من كافة الأطراف، وسنواصل أيضاً تحسين مشروع المعاهدة من أجل تعزيز الأسس المعدّة لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن هذه المسألة في إطار المؤتمر.

وإن المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء عدم قدرة المؤتمر على الاضطلاع بأعمال موضوعية منذ فترة طويلة. ومع ذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أن ثمة صلة وثيقة قائمة بين أعمال المؤتمر وبيئة الأمن الخارجي.

ويشهد الوضع الدولي تغيرات معقدة حالياً. فمن ناحية، يؤدي التوسع المستمر لتعدد الأقطاب، والعولمة الاقتصادية، وانتشار المعلوماتية في المجتمعات، إلى زيادة الترابط بين مصالح جميع البلدان وحالة ازدهارها وأمنها. ومن ناحية أخرى، فإن البؤر الساخنة الإقليمية تكبر وتضخم، في موازاة الترابط القائم بين التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وفي الآونة الأخيرة، أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أنه ينبغي لنا أن نولي نفس القدر من الأهمية للأمن الوطني والأمن المشترك للجميع، وأن نبني مجتمعاً مصيره مشترك من خلال تشجيع كافة الأطراف على المضى قدماً سوياً صوب تحقيق أهداف المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة والأمن المشترك. وهذه الأمور مفيدة جداً بالنسبة لنا ونحن نستكشف سبل تعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي لجميع الأطراف أن تتخلى عن مفهوم الحرب الباردة ولعبة المحصلة الصفريّة، وأن تسعى بنشاط إلى تحقيق الأمن المشترك والتعاوني، وأن تواصل تحسين البيئة الأمنية الدولية والإقليمية بغية تهيئة الظروف المواتية لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

ويُعَدُّ نزع السلاح النووي إحدى المسائل الأساسية المعروضة على المؤتمر، وهو أيضاً أحد الجوانب المهمة في الحوكمة العالمية. ونحن نعتقد بأن الهدف الرئيسي للحوكمة العالمية في المجال النووي ينبغي أن يتمثل في تحقيق الأمن العالمي، والحفاظ على الآليات المتعددة الأطراف القائمة، إلى جانب إعلاء مبدئي تحقيق التقدم على نحو متوازن وإيجاد توافق الآراء، وكفالة المشاركة الواسعة من جانب المجتمع الدولي. ويكتسي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية القدر نفسه من الأهمية، وهي أمور لا غنى عنها وينبغي إيلاؤها نفس القدر من الاعتبار وتعزيزها بطريقة متوازنة.

فأولاً، ينبغي أن نحافظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، وأن نتخلى عن سياسة الردع النووي، التي تقوم على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. وينبغي أن تواصل البلدان الحائزة لأكثر الترسنات النووية الاضطلاع بدور ريادي في إجراء تخفيض جوهري وكبير في مخزوناتها من الأسلحة النووية. وينبغي تعزيز نزع السلاح النووي على نحو مطرد تمشياً مع توافق الآراء الذي يتوصل إليه المجتمع الدولي، بما في ذلك في خرائط الطريق التي اعتمدت في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وثانياً، ينبغي لنا أن نعزز على نحو فعال حجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطابعها العالمي. وينبغي لجميع الدول أن تمتثل امتثالاً صارماً للالتزامات عدم الانتشار المنبثقة عنها واللوائح ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأن تحافظ على توازن العرض والطلب بالنسبة للمواد النووية؛ وأن تسد الثغرات في مجال الأمن النووي ومخاطر الانتشار المحتملة؛ وأن تجد حلولاً سليمة للمسائل المتعلقة باليؤر الساخنة الإقليمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية؛ وأن تعزز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وثالثاً، ينبغي لنا أن نكفل الاحترام الكامل لحقوق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الانخراط في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن نضطلع بنشاط بجهود التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية.

ورابعاً، ينبغي لنا اتباع نهج معقول ومنسق ومشترك للأمن النووي، والعمل على إنشاء نظام دولي للأمن النووي قائم على الإنصاف والتعاون المفيد لكل الأطراف، والعمل بقوة أيضاً على تعزيز الأمن النووي، وتشجيع التعاون الدولي، وبذل جهود مشتركة لمكافحة الإرهاب النووي.

الرئيس: أشكر السفير وُو على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس وإلى بلدي.

لعلكم تذكرون أنه في الجلسة العامة الأخيرة، أبدى عدد من الوفود تعليقات على البيان الذي أدلى به في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ في هذه القاعة السيد مولر، الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، وطُلب إليه أن يوضح بعض مقترحاته الهامة جداً. وقرّر السيد مولر أن يخاطب المؤتمر مرة أخرى لكي يقدم لنا مزيداً من التفاصيل بشأن مقترحاته. ويسرني أن أعطي الكلمة للسيد مولر ليدلي ببيانه.

السيد مولر (الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أحاطبكم مرة أخرى بعد ثلاثة أسابيع من إدلائي في ٢٠ أيار/مايو ببيان عرضت فيه عدداً من الاقتراحات الهادفة إلى المساعدة على الخروج من حالة الجمود السائدة في المؤتمر منذ أمد طويل، على أمل أن يُيسر ذلك استئناف المفاوضات الموضوعية.

لقد استمعتُ باهتمام شديد إلى آرائكم بشأن مقترحي. وكانت المناقشة ثرية ومشجعة للغاية، وسُررت بالروح الطيبة التي قُوبلت بها تعليقاتي والتعليقات البناءة جداً التي أبديتها.

وطلب الكثيرون منكم الحصول على إيضاحات بشأن اقتراحاتي، كي يتيسر عليكم إجراء مداولاتكم المقبلة بشأنها، ويسرني جداً أن أقدم هذه الإيضاحات. وقبل تناول المقترحات الأربعة، كل على حدة وبمزيد من التفصيل، أود أن أدلي بتعليق أعّم.

لقد كان الغرض من اقتراحاتي، ولا يزال، طرح أفكار للنظر فيها أثناء مداولاتكم. فأنتم بلا شك من تمسكون بزمam الأمور في مؤتمر نزع السلاح من حيث مضمونه وإجراءاته، وهذا

ما ينبغي أن تكون عليه الأمور. وتماثما مثلما أفضت اقتراحات سلفي إلى إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، أمل أن يساعد ما طرحته، والمناقشات التي سُمِّعَ فيها بينكم بعد ذلك، على الاستفادة من قوة الدفع الجديدة التي برزت مؤخرا وتعزيزها، وهذا يشمل أيضا بطبيعة الحال المناقشات الموازية الجارية في إطار جدول الأنشطة. وهدفنا العام والمشارك هو الاقتراب أكثر فأكثر من بلوغ هدف استئناف المفاوضات في المؤتمر، وهو الهدف الذي ظل بعيد المنال لأمد طويل.

واسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى الاقتراحات الأربعة.

أولا، فيما يتعلق بإيجاد أرضية مشتركة تُفضي إلى وضع اتفاقيات إطارية يمكن فيما بعد إلحاق بروتوكولات موضوعية بها، كانت الآراء منقسمة بشأن هذه الفكرة في الأسبوع الماضي. وهذه الفكرة ليست بالجديدة تماما. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدم الأمين العام للأمم المتحدة مقترحه لنزع السلاح النووي المؤلف من خمس نقاط، وأشار فيه إلى إعداد إطار لصكوك متداعمة يُفضي إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية هدفها نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

وفي الأسبوع الماضي، خلص زميلنا السويسري إلى استنتاج مفاده أن من شأن اتباع "نهج اللبنة" تحقيق التوازن، من ناحية، بين تحديد غاية واضحة وهدف مشترك لنزع السلاح النووي، وإتاحة المرونة في تحقيق ذلك بطريقة تدريجية من ناحية أخرى. وأتفق معه في ما ذكر. ويبدو أيضاً أن العديدين منكم يوافقون على ذلك، وهو ما اقترحتة اليابان في مناسبات عديدة في الماضي.

ومن المحتمل أن يوجد في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال المدرجة في قائمتكم لمسائل نزع السلاح عددٌ من العناصر التي يمكنها أن تحقق توافق الآراء. وقد سعى اقتراحي إلى تشجيعكم على استقصاء تلك العناصر التي يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات المتعلقة بمعاهدات مقبلة.

وعلى سبيل المقارنة وسعيا للمضي قدما، اقترح أن ننظر في التجارب السابقة لوضع اتفاقيات إطارية، كاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة التي يستهدف كل منها نوعا محددا من الأسلحة. وقد يكون مفيدا للمضي قدما النظر في البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالكم وتحديد أي منها قد يصلح لتطبيق نموذج من هذا القبيل.

وأود أن أشير أيضا إلى المقترح الذي طرحته البرازيل في عام ٢٠١٠ بشأن هيكل محتمل لمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما يرد في الوثيقة CD/1888، ويتألف من معاهدة إطارية أو شاملة تتضمن أحكاما بشأن الأهداف والتعاريف والأحكام الختامية والبروتوكولات.

واتخاذ القرار بشأن اتباع هذا المسار أو عدم اتباعه يعود إلى الأعضاء في المؤتمر. والأمانة على استعداد بطبيعة الحال لتقديم المساعدة إذا ومتى ما قررت أن ذلك سيكون مفيدا.

ثانيا، فيما يتعلق باستقصاء المسائل التي يمكن التفاوض بشأنها على وضع نظم طوعية ملزمة سياسيا، اسمحو لي بأن أوضح أنني لا أقترح الابتعاد عن الولاية التفاوضية الأساسية المنوطة بالمؤتمر وهي إبرام صكوك ملزمة قانونا. فذلك ينبغي أن يظل بطبيعة الحال هدفكم الأساسي.

غير أنه لا يوجد في القواعد المعمول بها في المؤتمر ما يمنعكم، كخطوة أولى، من التفاوض بشأن أنواع أخرى من الصكوك. ويمكن أن يساعد ذلك على إنتاج الزخم وإشاعة أجواء الاطمئنان والثقة بوجه عام، وأن يتيح للمؤتمر ما هو أهم من ذلك، وأعني إضافة قيمة فعلية في ما يتعلق بتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. وينبغي أن تكون أي اتفاقات من هذا القبيل متعلقة بمسائل محددة، وأن تمهد الطريق لبدء وضع اللبنة التي أشرت إليها آنفا. وأقترح عليكم استقصاء هذا الخيار في إطار أنشطة الفريق العامل غير الرسمي.

وقد قبل هذا الاقتراح أيضا بآراء متباينة منكم في الأسبوع الماضي. ومن الجائز أن تخلصوا، كما أشار إليه بعض زملائنا، إلى أن البدء في صياغة اتفاقات طوعية ملزمة سياسيا قد يفضي إلى مجرد توهم بإحراز تقدم ومن ثم يخفف من الضغط لبلوغ الهدف الأساسي للمؤتمر. غير أنه توجد، على نحو ما أشار إليه زميلنا من بولندا في الأسبوع الماضي، أمثلة على نظم ملزمة سياسيا تعمل بفعالية كبيرة، حتى في الظروف الصعبة.

وأذكر في هذا الصدد برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتباره مثلا لصك ملزم سياسيا يتميز بالمتانة والنجاح. ويُذكر من الأمثلة الأخرى، على نحو ما جرت الإشارة إليه صباح هذا اليوم، المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي قبلتها الجمعية العامة وتنقّذها الدول حاليا. وحقيقة الأمر أن الاتفاقات الملزمة سياسيا شكلت في كثير من الأحيان في الماضي أول خطوة صوب التفاوض على اتفاق ملزم قانونا. وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة مثالين آخرين على ذلك. وبعد مضي ١٨ عاما تقريبا على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم دخولها، للأسف، حيز النفاذ بعد، تشكل هذه المعاهدة مع ذلك نموذجا علميا بارزا.

وهدفني من تقديم هذا الاقتراح، كما هو الحال بالنسبة للاقتراحات الأخرى، هو حفز المناقشات فيما بينكم من خلال النظر في مختلف الإمكانيات للمضي قدما، مع الإدراك تماما أنها قد لا تُقابل جميعها بالتأييد في نهاية المطاف.

لكنني شخص متفائل بطبيعتي، والتفاؤل دفعني إلى تقديم الاقتراحين الآخرين، وأولهما إنشاء هيئة فرعية لاستعراض أساليب عمل المؤتمر.

وقد اقترح سفير جمهورية كوريا الأسبوع الماضي أنه ينبغي، بدلا من إنشاء هيئة فرعية لمناقشة أساليب العمل، أن تجتمعوا في إطار أقل تقيدا بالطابع الرسمي حتى يتسنى تبادل الآراء بصراحة. ولعله من الأنسب البدء أولا بتبادل غير رسمي للآراء لنرى ما يمكن المضي فيه، ثم الانتقال إلى النقاش في إطار هيئة فرعية ذات طابع رسمي أكبر عندما يتضح وجود إمكانية للاتفاق بشأن بعض هذه المسائل. وآمل أن تتوافر هذه الإمكانية حقا.

وأتفق معظمكم في الأسبوع الماضي على أن أسباب الجمود الحالي هي أسباب سياسية وليست إجرائية. ولكن الكثيرين منكم أقرروا أيضا بأنه سيكون من المفيد إعادة النظر في أساليب عملكم بغرض تسخيرها لبلوغ أهدافكم. فقد برزت حقائق وممارسات جديدة قد تفيد المؤتمر بشكل أفضل، إذا ما قُنّنت.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرض هذا الاقتراح بالتفصيل مع الإشارة إلى بعض المجالات التي أقترح أن تنظروا فيها.

وقاعدة تحقيق توافق الآراء هي واحدة من هذه المجالات. وأؤكد لكم أنني لا أقترح التشكيك في مبدأ توافق الآراء. لكن قد تودّون النظر في ما شهدته تطبيقه من تطور. وكما أشار إليه سفير فرنسا في الأسبوع الماضي، حدث نوع من التحول في ما يُقصد به عند الإشارة إلى توافق الآراء في المؤتمر، فأصبح يعني الإجماع. ويجري حاليا تطبيق شرط الإجماع على جميع القرارات، بصرف النظر عما إذا كان طابعها موضوعيا أو إجرائيا، وكذلك في جميع مراحل عملية صنع القرار، دون التمييز بين المسائل من حيث الأهمية. وفي هذا السياق، أوصى سفير ألمانيا أيضا باتباع نهج أكثر مرونة في تطبيق قاعدة توافق الآراء في المسائل الإجرائية وحيثما لا تتأثر قضايا الأمن الوطني تأثرا مباشرا بذلك.

وتشكل طبيعة منصب الرئاسة ودوره عنصرا هاما آخر. وقد استفاد بعضكم في تناول اقتراحي بأن يُضَمَّن الطابع الرسمي على ممارسة الاستمرارية الفعالة من رئيس إلى آخر، واقترحوا أنه ربما حان الوقت للتفكير في خفض عدد الرؤساء لكل دورة المعمول به حاليا. ومن شأن ذلك أن يتيح لعمل الرئاسة مزيدا من الاستمرارية والاتساق وخصائص القيادة، مما يعود بالفائدة على ما يبذله المؤتمر من مساع لتنشيط أعماله.

وأشار زميلنا الفرنسي أيضا إلى أن صلاحيات الرئيس تقلصت مع مرور السنين، نتيجة لتزايد التفسيرات التقييدية للنظام الداخلي. وأشار ضمنا إلى أنه ينبغي أن تُمَيَّز بين المسائل الإجرائية الهامة حقا، التي لها تأثير موضوعي واضح ومباشر على مداولاتكم، وتلك التي يغلب عليها الطابع التنظيمي والتي قد يكون من الأفضل تركها للسلطة التقديرية للرئيس.

وإنني أتفق إلى حد كبير مع هذا الرأي. واسمحوا لي بأن أضيف أن النظام الداخلي للمؤتمر يتسم بقدر لا بأس به من المرونة، وأنتم من تملكون بزمامه. وينبغي للنظام الداخلي أن يكون في خدمتكم، وليس العكس.

وكثيراً ما يجري التشكيك في مدى التمثيل المتاح في المؤتمر. حيث يصطف جمع من الدول من أجل الدخول، وهي دول تنتظر منذ سنوات. ولهذه الصورة صلة بتصميم التصور السائد بشأن المؤتمر ومدى الثقة فيه والاطمئنان إليه. ومن شأن تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة أن يقطع شوطاً طويلاً لاستعادة الثقة والاطمئنان. وإنني أدرك تماماً الأسباب وراء حالة الجمود الراهنة، غير أنه يجب من دون شك أن يكون بالإمكان إيجاد سبل مبتكرة لتجاوز هذه المشكلة.

ولا توجد حالياً آلية للاستعراض الذاتي أو التقييم ثنائي الاستعراضات الخمسية المدرجة في بعض نتائج المؤتمر - كاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - أو الاستعراضات العشرية كما هو الأمر بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد يكون من المجدي النظر في تطبيق هذا الأمر على مؤتمر نزع السلاح نفسه.

وأخيراً، بخصوص مسألة تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني، فقد وافقتم في عام ٢٠٠٤ على القواعد الحالية التي تنظم هذا التفاعل. ولست بحاجة إلى أن أخبركم بأن أسلوب ومضمون مشاركة المجتمع المدني في كل ما يتم القيام به على جميع المستويات في الأمم المتحدة في الوقت الراهن قد تطور بشكل هائل خلال السنوات العشر الماضية - إلا في مؤتمر نزع السلاح.

فسياسة عدم المشاركة لم تعد، ببساطة، مقبولة في عالم اليوم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمسألة مثل نزع السلاح، نووياً كان أو غير نووي، لما لهذه المسألة من أهمية كبرى وأثر عميق بالنسبة لكل كائن بشري. وبصرف النظر عن المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر غير رسمي بشأن نزع السلاح/إجراء مشاورات مع المجتمع المدني في وقت لاحق من هذا العام، أوصي باستعراض القاعدة التي تحكم منذ ١٠ سنوات تفاعلكم مع أصحاب المصلحة الآخرين. وقد تتاح فرصة للقيام بذلك بعد الانعقاد المحتمل للمنتدى المذكور أعلاه.

وأخيراً، تلقّيتم في الأسبوع الماضي اقتراحي بعقد مؤتمر غير رسمي بشأن نزع السلاح/منتدى للمجتمع المدني بدرجات متفاوتة من الحماسة، ولكن الإجماع كان القاسم المشترك لدى الذين تكلموا للإعراب عن ترحيبهم بهذه الفكرة، وإني ممتن جداً لذلك.

واسمحوا لي بأن أوضح كيف أرى الخطوات المقبلة. أولاً وقبل كل شيء، الغرض هو تنظيم اجتماع من هذا القبيل بطريقة مفيدة، تُثري النقاش بشأن نزع السلاح وتحظى بموافقتكم. فلسنا بحاجة إلى مناسبة أخرى نستمع فيها إلى تكرار للمواقف المعروفة والنقاشات العقيمة. ولذلك، يجب التأني في التفكير لتحديد المشاركين والمواضيع التي ستناقش والشكل الذي سيتخذه الاجتماع. وقد سبق وأن أعرب البعض منكم عن آراء في هذا الصدد في الأسبوع الماضي، وأرحب بالمزيد من الاقتراحات. وسيُحدّد الوقت على أساس السرعة التي يمكننا بها أن نقوم بالتحضير الجيد للاجتماع واعتبارات عملية أخرى، ولكنني لا أتوقع أن يتعقد قبل أواخر خريف هذا العام أو شتائه.

وسأشرع الآن في عملية التفكير والتخطيط بمساعدة زملائي في الأمانة، وسأعود إليكم في أقرب وقت ممكن مع بعض الاقتراحات التي يمكننا مناقشتها بمزيد من التفصيل. وسأدعو أيضا زملائنا في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو شريك قيم له خبرة فنية متينة، إلى تقديم الأفكار.

وفي هذه المرحلة، أرى أن يتخذ الاجتماع شكل حوار غير رسمي يرتبط بالمؤتمر، ولا يكون جزءا منه، على أمل أن يُعيد النظر في بعض المسائل المعروضة عليكم. وينبغي، من ناحية، أن يتيح لكم الاطلاع بشكل أفضل على آراء المجتمع المدني بشأن تلك المسائل وطريقة تعامل آلية نزع السلاح معها، وأن يُتيح للمجتمع المدني من ناحية أخرى أن يطلع أكثر على مواقفكم وشواغلهم. ولقد اقترحت أن يستضيف الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح هذا المنتدى، ولكنه اقترح فحسب، وقد تبرز احتمالات أخرى ونحن نواصل تفكيرنا الجماعي.

عند عقد المنتدى، وإذا ما رأيتم أنه تكّّل بالنجاح، قد تودون عندئذ، كما ذكرت سابقا، أن تستخلصوا الدروس منه وأنتم تفكرون في مستقبل علاقتكم بالمجتمع المدني.

وآمل أن يكون بياني اليوم قد أوضح المسائل التي أثارها بعض الوفود بشأن مقترحي، وأنا مستعد، كما هو الحال دائما، للمشاركة في مزيد من المناقشات في أي وقت. وأشكركم مرة أخرى على اهتمامكم وانتباهكم، وأتطلع إلى مواصلة العمل معكم من أجل العودة بالمؤتمر إلى مكانه المناسب في الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

الرئيس: أشكر السيد مولر على البيان الذي أدلى به أمام المؤتمر، وأنا على يقين أنه قدم الإيضاحات وأتاح مزيدا من التفاصيل بشأن المقترحات التي قدمها في هذه القاعة قبل ثلاثة أسابيع تقريبا.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ لا يبدو كذلك.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء المقبل، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠. وأعتزم تكريس الجلسة لعقد اجتماع غير رسمي للنظر في التوضيحات المتعلقة بالمقترحات التي قدمها الأمين العام للمؤتمر بالنيابة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.